رقم الوثيقة: AFR 34/01/00 **بيان صحفي: 051/00**

16 مارس/آذار 2000

ليبيريا: الحملة على وسائل الإعلام تنذر بمزيد من القمع للمدافعين عن حقوق الإنسان

وصفت منظمة العفو الدولية، في بيان لها اليوم، إقدام حكومة ليبيريا على إغلاق محطة "ستار راديو" الإذاعية المستقلة وكذلك محطة "راديو فيريتاس" التي تدعمها الكنيسة الكاثوليكية بأنه "قمع فظ يفتقر إلى حسن التقدير ويمثل تجاهلاً سافراً للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان." وكانت المحطتان تلعبان دوراً مهماً في إذاعة أنباء انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيريا.

وكانت حكومة ليبيريا قد أصدرت بياناً أمس اتهمت فيه "المحرضين" باستغلال محطتي الإذاعة في إثارة مشاكل أمنية. وطوق ضباط الشرطة على ما يبدو محطة "ستار راديو" التي أذاعت يوم 13 مارس/آذار موضوعاً عن تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان في ليبيريا. وقال صحفيون دوليون إن أفراد الشرطة بقيادة مدير الشرطة بول مولباه أساءوا، حسبما زُعم، معاملة العاملين في محطتي "ستار راديو" و"راديو فيريتاس" عندما أجلوا الموظفين عنوةً من المكان واستولوا على معدات الاتصالات.

وفي بيان الحكومة الذي صدر أمس الأربعاء، زعمت السلطات الليبيرية أن الغرض من إغلاق محطتي "ستار راديو" و"راديو فيريتاس" ليس "عرقلة حرية التعبير وحرية الصحافة، وإنما ضمان استتباب السلام والاستقرار والأمن في ربوع البلاد." ويُذكر أن الحكومة، على مدى العامين المنصرمين، حظرت على محطة "ستار راديو" بث إذاعتها إلى المناطق الريفية ليقتصر بثها علي العاصمة مونروفيا والضواحي المحيطة بها.

وقالت منظمة العفو الدولية في بيانها إنه "يتعين على السلطات الليبيرية أن تحترم حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، في ممارسة حقهم في حرية التعبير."

وفي هجوم سابق على المدافعين عن حقوق الإنسان اتهمت السلطات الليبيرية داعية حقوق الأطفال جيمس تورث بالتحريض، بعد أن ألقى خطاباً في مدرسة ثانوية انتقد فيه الحكومة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وكان جيمس تورث، وهو المدير التنفيذي لجماعة "رواد الحقوق العالمية للازدهار والتنمية" قد اعتُقل يوم 15 ديسمبر/كانون الأول 1999 في العاصمة مونروفيا، ويُحاكم حالياً، حيث تتهدده عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى خمس سنوات في حالة إدانته. وترى منظمة العفو الدولية أن اعتقاله يُعد محاولة من الحكومة لإسكات منتقديها ومن ثم فسوف تعتبره المنظمة من سجناء الرأي إذا ما زُج به في السجن.

واختتمت منظمة العفو الدولية بيانها قائلة إن "هذه الخطوة الأخيرة لن تجلب الاستقرار والأمن، بل هي علامة تكشف المزيد من تراجع نطاق حرية التعبير عن الرأي بأساليب سلمية على الصعيدين المدني والسياسي في ليبيريا، كما أن الأنباء التي تحدثت عن سوء معاملة جيمس تورث واحتمال سجنه تضاعف مشاعر القلق لدى المنظمة."

****

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف +441714135566، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.amnesty.org

---

Liberia: Crackdown on media signal further repression of human rights defenders